

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

أصدرت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني في ختام

اجتماعها الدوري يوم ٧-١١-٢٠٠٩ البلاغ السياسي التالي:

اللجنة المركزية تضامنها مع الرئيس أبو مازن في رفضه للضغوط الأميركية والإسرائيلية فإتبا ترى في هذا الخطاب برهانا جديدا على عمق الأزمة والمآزق السياسي الذي انتهت إليه عملية سياسية عقيمة استمرت على مدى أكثر من ستة عشر عاما. البقية ص (٦)

على الفلسطينيين لاستئناف المفاوضات دون الوقف التام للاستيطان ودون تحديد مرجعية ملزمة لعملية السلام والذي تضمن أيضا إعلان الرئيس أبو مازن وإذ تؤكد اللجنة المركزية تضامنها مع الرئيس أبو مازن في رفضه للضغوط الأميركية والإسرائيلية عن عدم رغبته بترشيح نفسه لولاية ثانية. وإذ تؤكد

توقفت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني في اجتماعها الدوري عند خطاب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) في ٢٠٠٩/١١/٥ والذي تضمن رفض واستنكار استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ومحاباة الإدارة الأميركية لهذه السياسات التي تقوض عملية السلام بما في ذلك مواصلة الضغوط الأميركية

من مذكرة حزب الشعب الفلسطيني للمجلس المركزي

تشكيل مجلس انتقالي تأسيسي للدولة الفلسطينية

كمخرج سياسي وقانوني لازمة الراهنة

المجلس المركزي وبصفته المؤسسة التي أعلنت عن تأسيس السلطة، التوجه للإعلان في جلسته هذه أو في جلسة خاصة يوم ٢٠٠٩/١١/١٥، عن تشكيل مجلس انتقالي تأسيسي للدولة الفلسطينية، يحل محل المجلس التشريعي الذي تنتهي ولايته في ٢٠١٠/١/٢٥، وبحيث تحال إليه كافة الصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي، على أن يتكون المجلس التأسيسي من البقية ص (٧)

في إطار السعي للمزج بين الاستحقاقات الدستورية والسياسية، خاصة بعد التعثر في تحقيق المصالحة الوطنية وبسبب الاستحقاقات الدستورية المطروحة بالنسبة للرئيس والمجلس التشريعي بعد ٢٠١٠/١/٢٥ وتحاشيا لنشوء فراغ دستوري أو إجراء الانتخابات في الضفة الغربية دون قطاع غزة بما يحمله من مخاطر وارتباطا بواقع الصراع بمجمله مع الاحتلال، فإننا نقتراح على جلسة

إلى الأمام

أفكار أولية تعبر عن روح

المبادرة والحس الوطني

تكم أهمية المذكرة التي وجهها الحزب إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في دورة انعقاده الأخيرة، في كونها مؤشرا جديداً ليس على استقلاليتها فحسب، وإنما أيضاً على روح المبادرة التي صار يتمتع بها؛ وهما سمتان التبتسا في مواقف الحزب في السنوات الفائتة، ففي السنوات التي أعقبت التوقيع على اتفاق أوسلو امتحت الحدود تقريباً بين الحزب وبين السلطة الفلسطينية والحزب المسيطر عليها، ولم ترع قيادة الحزب آنذاك، في ممارساتها العملية، المحاذير التي كانت قد وضعتها لجنته المركزية لدى موافقتها على ذلك الاتفاق. وفي خضم الانغماس في قضايا النضال اليومي التي تولدت عن قيام السلطة، ومتابعة المفاوضات التي صارت تدور بينها وبين الحكومة الإسرائيلية، راح الحزب يفقد، شيئاً فشيئاً، روح المبادرة، الأمر الذي ترك انعكاسات سلبية على مسيرته اللاحقة، على اعتبار أن استقلالية مواقف الحزب ومبادراته الخلاقة هما مبرر وجوده والتعبير عن خصوصية المكانة التي يشغلها داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

البقية في الصفحة الأخير

مبادرة الحزب تشكل

أساساً للهجوم السياسي

تطرح التطورات السياسية والداخلية على الساحة الفلسطينية ضرورة أن نلجأ نحن الفلسطينيون إلى خيارات فاعلة تساعدنا في تجاوز الأزمة الراهنة التي نعانيها على المستويين السياسي والداخلي، وتساعد في تأمين مسار أكثر واقعية لتحقيق هدف الاستقلال والدولة، لاسيما بعد ما آل إليه مسار التفاوض القائم من انسداد أفق، وما تشهده حالة الحوار من تعثر ومراوحة لأسباب لسنا في وارد الحديث عنها الآن، البقية ص (٧)

من هموم الناس في

قطاع غزة... الحلقة (٤)

مع كل صباح يستيقظ مئات الآلاف من أبناء شعبنا في قطاع غزة بحتا عن أمل جديد يعيد الثقة بأنفسهم وبمستقبل مجتمعهم الذي ينهار يوماً إثر يوم ... وكالعادة تتوالى الأحداث وتتراكم القصص ليتصاعد معها الإحباط والقلق والخوف من المجهول الذي يتلمس الصغير قبل الكبير دلالاته السوداء إن بقي الحال كما هو عليه ... لم يبق أمامهم سوى التذرع إلى الله أملاً في نجدته من الورطة التي يعانيتها البقية ص (٥)



وثيقة إعلان إستقلال دولة فلسطين

الصادرة عن المجلس الوطني "دورة الإنتفاضة" في الجزائر ١٥-١١-١٩٨٨



وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته - ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية محار ك شعبا العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلي، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقليّة الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة ببلخ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، وينتمون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح

"على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالتراث الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التثابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامح وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، فإن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدت الثقافات، مستلماً نصوص تراثه الروحي والزمني، وأصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مؤذنة صلاة الحمد للخالق وصدق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جبل إلى جبل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع بالأسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجالات التاريخ.

وهكذا انتقم الجرم الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٣ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وجرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية للأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.



وثيقة إعلان إستقلال دولة فلسطين

بقية.....

والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تفتتح في ظلها طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمان له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاعوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيق، واستشهدوا من أجل أن يحيى الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرارنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجمهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليجل أباد رمزا لحريةنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطننا حراً لشعب من الأحرار."

في ذكرى إستشهاد أبو عمار وإعلان الاستقلال

تحل الذكرى السنوية الخامسة لاستشهاد القائد والرمز ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية، ومعها تحل الذكرى السنوية الحادية والعشرين لإعلان الاستقلال الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨، وشعبنا الفلسطيني يعاني أخطر مراحل نضاله السياسي والاجتماعي والديمقراطي، بسبب التواطؤ الأمريكي والاستعماري، وصمت الأنظمة العربية الرسمية، وعجز القيادة الفلسطينية، وحدة الانقسام الداخلي الذي طال كافة مناحي حياة الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي لا يهدد القضية الفلسطينية فقط، بل والوجود الفلسطيني على أرضه، وفي ظل حكومة اليمين والتطرف الإسرائيلي التي تحاول أن تجهز على المشروع الوطني الفلسطيني، وتمارس على الأرض يومياً وقائع جديدة تمنع تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد أن الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ هي أراضي محتلة، وتواصل الاستيطان ونهب الأراضي وتهويد القدس وحفر الأفق تحت المسجد الأقصى، واقتلاع أشجار الزيتون وهدم المباني والبيوت، والقتل والاعتقالات، وتمنع غلاة المستوطنين في الضفة الغربية رخصة بممارسة ساديتهم ضد المواطنين في القرى والبلدان والمدن في الضفة الغربية، كما أنها تواصل حصار قطاع غزة الذي يقع تحت سيطرتها الجوية والبرية والبحرية، وإغلاق المعابر لتحليل حياة المواطنين إلى جحيم تدفعهم للهروب والهجرة لخارج الوطن.

في ذكرى رحيل القائد ياسر عرفات، وذكى إعلان الاستقلال الكثير من الدلالات في هذه اللحظة التاريخية، أهمها أن المصلحة الوطنية تحتم على كافة قوى العمل الوطني والمجتمعي أن تتضافر جهودها من أجل الدفاع عن المشروع الوطني التحرري، والنضال الاجتماعي والديمقراطي، حق شعبنا في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم طبقاً للقرار ١٩٤، على طريق بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والسياسية، يحترم حقوق الإنسان العامة والخاصة، ويؤمن بالتعددية السياسية، وبحرية الرأي والتعبير والانتظام، وضمن حقوق المرأة... الخ وهذا ما دفع ثمنه غالباً الرئيس أبو عمار والآلاف من الشهداء والضحايا والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأن لا نرهن قضيتنا الفلسطينية لقوى إقليمية أو دولية. إن الارتهاق فقط للشعب ولقواه الحية، صاحبة المصلحة الحقيقية في الدفاع عن الأهداف الوطنية، القيادة على تقديم التضحيات من أجل تحقيق هذه الأهداف وفي مقدمتهم العمال والشغيلة والفقراء والكادحين والفلاحين والمرأة والطلبة والمثقفين الثوريين.

تعانق ذكرى إعلان الاستقلال ذكرى رحيل أبو عمار، فالتقاليد المجيدة لشعبنا تؤكد على أن أرواحنا تهون من أجل استقلال فلسطين، فهي أكبر من انتماءاتنا للأحزاب. إن المصداقية الوطنية لأي تنظيم فلسطيني هو مدى تمسكه بالمشروع الوطني، ومدى سعيه من أجل إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، ومدى جديته في مراجعة أخطائه وتقييم المرحلة السابقة.. وبعد فشل الرماهة على الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها اوباما، وتراجعه تحت ضغط اللوبي الصهيوني، والطغمة المالية والعسكرية الحاكمة، فنحن بحاجة إستراتيجية وطنية جديدة، وتحديد الوسائل والادوات الكفاحية وفي مقدمتها المقاومة الشعبية. تعمل على استنهاض همة الجماهير، بتعزيز صمودها، وحل مشاكلها اليومية والحياتية، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وتمتين الصفوف وتحصين الجبهة الداخلية لمواجهة العدوان الإسرائيلي الإرهابي اليومي على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا بهذا نعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وليست قضية اغاثية أو إنسانية على أهميتها، وبهذا يكون الوفاء لروح الشهيد أبو عمار، ولوثيقة الاستقلال.

من هموم الناس في قطاع غزة

الحلقة (٤)

... بقية

عرضها على المحكمة للفصل فيها وتحديد حجم الغرامة التي يجب على السائق المخالف دفعها إذا تم إدانته، لكن الآن يقوم احد أفراد شرطة الحكومة المقالة بسحب أوراق السيارة وهوية السائق لإجباره على الذهاب هو والسيارة إلى مركز الشرطة، وأحيانا يجبر السائق ويمرافقة احد أفراد الشرطة للذهاب وسيارته إلى قسم الشرطة، وهناك يتم احتجاز مركبته، ولا يتم الإفراج عنها وعن أوراقها الرسمية إلا بعد أن يدفع السائق مبلغ من المال، وهكذا الأمر يمكن أن يتكرر أكثر من مرة مع نفس السائق ومع نفس المركبة... هذا الحال دفع بالسائقين لتشبيهه طريقة جمع الفلوس من السائقين بالجبايات المنظمة، والكثير منهم يقول " ما تقوم به شرطة الحكومة المقالة من جمع للأموال بهذه الطريقة، يهدف لتأمين رواتب موظفي حكومة حماس في قطاع غزة مع نهاية كل شهر".

الاسمنت المهرب لهم وليس لنا

أكثر القطاعات تضررا بسبب الحصار الإسرائيلي لغزة قطاع البناء، وبرغم انتشار منصات أنفاق التهريب مع مصر، وتسابق تجارها على إدخال البضائع المربحة، إلا أن إدخال مواد البناء وبخاصة الاسمنت بقي محدود والسبب انه ثقيل الوزن ولا يحقق أرباح كبيرة كغيره من البضائع، حكومة حماس فرضت على تجار الأنفاق إدخال كميات معينة لاستخداماتها الخاصة، الأمر الذي أثار التساؤلات والاستياء لدي المواطنين وبخاصة الذين هدمت بيوتهم جراء العدوان الإسرائيلي الأخير، وكذلك من قبل الأهالي الذين هدمت الحكومة المقالة أجزاء من منازلهم بدعوى المخالفات القانونية للبناء، حسني وهو صاحب لأحد المنازل الذي هدم جزء منه على الطريق الرئيسي قال " جاعوا وهدموا سور منزلي وجزء من احد الغرف، بدعوى أنني مخالف في البناء، وتركوا منزلي مفتوحا على الشارع العام، في السابق عندما كانت الحكومة تهدم لأي مخالف جزء من بيته كانت توفر له كافة مستلزمات البناء على نفقتها الخاصة، أما الآن فلا احد يقوم بذلك، إضافة إلى أننا غير قادرين على شراء مواد بناء وبخاصة الاسمنت لبناء سور يستر حالنا، فالاسمنت غير متوفر، وإن توفر فهو باهظ الثمن" ويضيف وقد ارتسمت عليه علامات الإحباط " يا عمي الاسمنت موش إلنا .. الاسمنت بيتهرب لاستخدامات خاصة تتعلق بمصالح حماس تحت الأرض وفوق الأرض، وإحنا إلنا الله " .

بصورة شبه يومية، أبو منار يقول " من قال أن قطاع غزة قد تحرر من قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وهو المحاصر برا وبحرا وجوا، وكما حلوا لهم يقتلون ويقصفون ويدمرون في أي وقت وكيفما يشاءون، فبرغم منع حركة حماس لانطلاق أي عمليات عسكرية من قطاع غزة إلا أن إسرائيل تحاول بقصفها وقتلها القول بأنها موجودة، وان لغة التفاهم مع شعبنا هي لغة القتل والإرهاب، حتى الأنفاق لم تسلم من إرهابهم رغم أنها تخدمهم سياسيا، لأنها تخفف عنهم ضريبة الحصار السياسية، وتساعدهم في تحقيق هدفهم بإلقاء قطاع غزة في حضن مصر والتخلص منه ومن أعبائه، إلا أنهم يقصفون هذا الشريط الحدودي كلما وصلتهم معلومات بان البعض قد تجاوز الخط الأحمر" زميله محمد تدخل قائلا " يا عمي كلوا كلام فاضي، عين إسرائيل دخلت فينا بعد الانقسام، إذا إحنا بنقتل بعض، وما بنحترم بعض كيف يمكن لإسرائيل أن تعمل حسابنا؟! وكيف يمكن للعالم احترامنا والوقوف لجانبنا ضد إسرائيل وانتهاكاتها وجرائمها؟! " .

مخالفات أم جبايات؟!

يتدمر أصحاب المركبات المتنوعة من الطريقة التي يتعامل بها أفراد شرطة الحكومة المقالة بغزة، ومن أسلوبهم في جمع الفلوس دون آلية قانونية، منصات المركبات من سيارات وعربات ودرجات ناربية يتم احتجازها يوميا ليغرم أصحابها بدواعي مختلفة، تسمع من السائقين عشرات العبارات المستكرة والمحتجة، وأحيانا هناك من يفقد أعصابه لتسمع سيلا من السب والشتم بحق من تسبب لهم في ذلك، السائق منير يقول " والله الواحد تحير من وين يتلقاها .. من الطرق المكسرة؟ ولا من غلاء قطع الغيار والإطارات؟ ولا من الترخيص والضرائب والتأمين؟ ولا من إجبارنا على دفع غرامات لحكومة حماس بطرق ما انزل الله بها من سلطان .. طول عمرنا بنعرف انو أي سائق يخالف قواعد المرور وقوانينه، تحرر له مخالفة ليم

الغالبية الساحقة منهم، بينما يتلذذ آخرون على تفاصيلها لأنها تخدم مصالحهم وتوجهاتهم، ويقاومون أي إرادة مهما عظمت لأجل إبقاء الحال كما هو عليه

يا رب يوليها للصالح

بهذا الدعاء يختتم الناس نقاشاتهم داخل السيارة وفي المحل والمدرسة وموقع العمل، وفي كل ركن يجتمع فيه أكثر من شخص .. عنوان الحديث هو الهم اليومي تفاصيل تلوكها الألسن وكأنها درس يومي حفظ غيبا من كثر تكراره.. لم يعد للقدس أو للدولة أو للاجئين نصيبا بارزا في أحاديث الناس.. فالحصنة الأكبر لما فعلته الأيام، حيث انقلب حالهم بحال آخر لم يتصوروه في يوم من الأيام . أم احمد العجوز الطاعنة في السن تقول " والله يا ابني عشت مرحلة تركيا والمصريين وإسرائيل، ما شفت هم زي هم اليوم، حتى يوم ما هاجرنا من بلادنا في الثمانية والأربعين، صحيح كنا عايشين في خيم، والقمل أكل رؤوسنا، لكن كانت الناس تحب بعض وتخاف على بعض، وما كان جار يخلي جاره محتاج أي شيء، وكنا براحة بال رغم صعوبة الحال، وما في حد بخون حد او بيكفر حد، وكانت الناس ايد وحده، لكن اليوم الله يعافينا من هالايام" تنتهد أم احمد رافعة عينيها للسماة قائلة " الله يغير هالحال بأحسن منو، ويارب يوليها للصالح " .

ممارسات احتلالية إجرامية

ما زال قطاع غزة يرزح تحت نيران القمع والإرهاب الإسرائيلي، فليس من مكان امن فيه، وبرغم الهدنة غير المعلنة فان طائرات القتل الإسرائيلية لا تتوانى في اقتناص أهدافها والنيل منها، أو على الأقل مواصلة إرهاب سكان المناطق الحدودية الشمالية منها والشرقية، بما في ذلك الحدود الجنوبية مع مصر حيث يتواصل قصف الأنفاق وتصدع المنازل

حزب الشعب يستنكر سلوك أجهزة حماس ضد عضو مكتبه السياسي وليد العوض

استنكر المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني السلوك الاستفزازي الذي مارسه جهاز الامن الداخلي التابع لحماس بحق الرفيق وليد العوض عضو المكتب السياسي للحزب، معتبرا ان هذا السلوك يمثل اعتداء ليس فقط على الحرية الشخصية، بل وعلى الحزب والقوى الوطنية، ورفض بيان المكتب السياسي، الممارسات الاستفزازية التي تساهم في توتير الاجواء وتسيء للعلاقات الوطنية، مشيرا لعدم قبوله للتبريرات الواهية من قبل حركة حماس وأجهزتها الامنية، معتبرا ذلك في اطار التصييق على حرية الرأي وكم الافواه، الامر الذي يتعارض مع حق الاختلاف السياسي المكفول بالقانون، كما أكد الحزب في بيانه الصحفي أن هذه الممارسات لن تنتهي عن التمسك بمواقفه الثابتة وحقه في الاعلان عنها، وقال الحزب انه رغم ذلك سيواصل بذل الجهود الكبيرة الى القوى الوطنية الاخرى لاجاز المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام، وكان جهاز الامن الداخلي قد احتجز العوض لعدة ساعات على حاجز بيت حاتون، اثناء عودته من رام الله، بعد مشاركته في اجتماعات المجلس المركزي، حيث تم مصادرة هويته الشخصية وجهازي الهاتف المحمول الخاصة به والنقود التي كانت بحوزته، ولا زالت اجهزة حماس تماطل في اعادتها الى الرفيق العوض

بأي حال عدت يا شتاء غزة؟! ...!

يتحدث أو يشرح معاناته و الأولاد الثماتية يتحلقون به و يتصارخون ويشير بإصبعه إلى سقف المنزل شبه العاري الذي هو من القرميد المهشم وترك شريكته تتحدث قائلة: "قد غرقتنا في شتاء العام الماضي وتركنا بيتنا مخافة أن يصيب الأبناء مكرهاً، دخلت على بيتنا المياه كالطوفان من مدخل المنزل فقد كان منسوب مياه الأمطار مرتفعاً جداً في الشارع ومدخل باب البيت منخفضاً فغرق الأولاد لولا ستر الله لنا ومساعدة الجيران والغريب أن لا أحد تعرف علينا كما نشاهد في التلفاز ما يحدث في البلاد الأخرى ولا حتى المؤسسات الأهلية اهتمت بشأننا فقط وكالة الغوث للاجئين قدمت لنا مبلغاً رمزياً"

وهكذا تحول موسم الخير في غزة إلى موسم الخوف، فلا حلقات دبكة يقيمها المزارعون، ولا أهازيج يطلقها الأطفال، إحتفالاً بالمطر، بل خوف وقلق ورعب وبأس.. فبأي حال عدت يا شتاء غزة؟

منذ بدء الحياة على الكرة الأرضية تحفتي المجتمعات البشرية بقدوم فصل الشتاء، فصل الخير، وتقيم لموسم المطر الطقوس الخاصة به وما من ديانة سماوية كانت أم أرضية إلا ولها شعائرها المحتفلة بقدومه أو طالبة آياه، حتى أن أغلب الحضارات القديمة، كانت تخصص آلهة للمطر، أما في قطاع غزة فالوضع مختلف تماماً، فالتناس في غزة وربما هم الوحيدون في العالم الذين يخافون المطر ويحسبون الف حساب لفصل الشتاء، ولا يتمنون قدومه، ويستعجلون رحيله، فعلاوة للوضع المزري لبيوت مخيمات اللاجئين في القطاع، والتي لا تحمي ساكنيها من تدفق مياه الأمطار اليها، وتدهور البنية التحتية للمخيمات وخاصة شبكات الصرف الصحي والمياه العادمة، أضافت الحرب الاسرائيلية الأخيرة على القطاع معاناة جديدة لمن تهدمت بيوتهم في الحرب، وحتى اللحظة لا يجدون مأوى يليق بالحياة الآدمية، ولا يستطيعون إعادة بناء بيوتهم بسبب الحصار المفروض على القطاع وجشع تجار الاسمنت ومواد البناء المهرب من مصر، آلاف الأسر في القطاع من سكان المخيمات ومن مهجري الحرب تتسائل أين دور الحكومة المقالة في رفع المعاناة عنهم؟! وماذا أعدت لاستقبال فصل الشتاء؟!، وماذا فعلت لتطوير البنية التحتية في القطاع؟!، وما الحلول العملية التي قدمتها لمهجري الحرب؟!، كما يتسائلون لماذا تقف وكالة الغوث مكتوفة الأيدي تجاه المخيمات؟!، وخاصة أن المشكلة تتفاقم عاما بعد عام وفي كل عام لا تتدخل طواقم الوكالة الا بعد غرق البيوت ومحاصرة المياه لقاطنيها .

السيدة أم أمير فقدت منزلها في الحرب وتسكن في بيت بالإيجار في مخيم جباليا ورغم سوء مستوى هذا البيت الخالي من متطلبات الحياة الإنسانية والآدمية تقريبا إلا أنه باهظ التكلفة وأن لها من الأولاد والبنات سبعة كلهم في المدارس ويحتاجون الكثير ولكن اليد قصيرة، كذلك تشكو كجاراتها من تهديد المياه العادمة لحياتها وحياة عائلتها وتقول: 'نود أن يعيش أولادنا حياة أفضل ولكن ..؟'

نظرات اليأس والحياء تغزو وجه السيد أبو سليمان رب الأسرة العاطل عن العمل ويمنعه حياؤه أن

الأنفاق .. إختراقا للحصار أم تدميرا للأجيال؟!!

يجري تشغيلهم تحت الأرض وعلى عمق يصل إلى ١٢ متر وبطول يزيد عن ٧٠٠ متر في أنفاق آيلة للسقوط وتندم فيها وسائل التهوية وبإضاءة خافتة، ويعملون ١٢ ساعة في اليوم الواحد، ويقومون بنقل مواد خطيرة وقابلة للاشتعال وتتبعث منها غازات تؤدي إلى حالات إختناق داخل النفق مثل مواد "النتر والدهانات ومواد التنظيف والمحروقات والصدود الكاوية .. الخ" وهذا العمل المرهق والمجهد للطفل يدفع غالبيتهم إلى تناول عقار 'الترومال' كي يساعدهم على نسيان الألم وتنشيط أجسامهم، وفي نفس الوقت ينطوي على مضاعفات جانبية خطيرة من مشاكل سلوكية ونفسية لهم، ويفضل أمراء الأنفاق تشغيل الأطفال على غيرهم حيث أن جسد الطفل صغير مما يسهل حركته داخل النفق، كما أن أجره أقل بكثير من أجر الرجل البالغ، وهكذا يجري تسريب الأطفال من المدارس وتدمير إمكانيات وقدرات جيل المستقبل في قطاع غزة تحت شعار الصمود وإختراق الحصار.

يوما بعد يوم تزداد الأبعاد المدمرة لتجارة الأنفاق في قطاع غزة، فهذه التجارة التي جعلت من التهريب عمادا لحياة المجتمع وأصبح المهرب بطلا قوميا، وما تكرسه هذه الظاهرة من أبعاد ثقافية وإجتماعية وسلوكية مثل شرعنة ما هو غير شرعي وثقافة الإستهلاك والريح السريع وما أفرزته من شريحة إجتماعية طفيلية ألهبت ظهر المجتمع بجشعها وطمعها وعمليات النصب والإحتيال، دون رقيب أو حسيب بل تحت حماية أوساط متنفذة من القائمين على قطاع قطاع غزة، والمستفيدين من هذه الظاهرة . آخر مآسي هذه الظاهرة وليس بأخرها ما كشفت عنه وحدة البحث الميداني في الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون عن ظاهرة تشغيل الأطفال في الأنفاق، فبسبب زيادة مستوى الفقر والبطالة، وتدني المستوى التعليمي لأولياء الأمور يجري تشغيل الأطفال في سوق عمل الأنفاق الأسود، في ظل ظروف لا يرضى عنها أحد، حيث

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

.....بقية

واعتبرت اللجنة المركزية أن خطاب الرئيس أبو مازن هو شهادة وفاة لإلية المفاوضات الثنائية وللرعاية الأمريكية المنفردة لهذه المفاوضات، ويشكل نهاية للرهان على خطة خارطة الطريق التي استبدلت تطبيق قرارات الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية بالتزامات أحادية تقريبا على الجانب الفلسطيني، باتت معيارا لقياس حقه في التحرر من الاحتلال و تقرير المصير وهو الحق غير القابل للتصرف، كما أنها رهنت تنفيذ هذا الحق الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية، بالإرادة الإسرائيلية وبالخطوات الجزئية التي يمكن أن تقدم عليها إسرائيل. وهو أيضا شهادة وفاة لصيغة اللجنة الرباعية الدولية التي باتت ظلًا هامشيا للموقف الأمريكي. ويتمثل هذا المأزق أيضا في فشل نهج التراكم في تنفيذ الالتزامات الفلسطينية كمقياس لإقناع إسرائيل والمجتمع الدولي بتنفيذ التزامات مقابلة تؤدي إلى إنهاء الاحتلال أو حتى إلى وقف الممارسات الإسرائيلية الاحتلالية المتصاعدة يوميا. هذا إضافة إلى خطأ النهج التفاوضي منذ اتفاق أوسلو بعدم ربط هذا الاتفاق أو المفاوضات برمتها بالموقف الشامل للاستيطان ولانتهاكات الإسرائيلية العدوانية المتواصلة، وخاصة في مدينة القدس. وأشارت اللجنة المركزية إلى أن التحذير الذي حمله خطاب الرئيس أبو مازن بإجهاض إسرائيل لحل الدولتين، يحمل في طياته أيضا تحذيرا أخر يتلخص في ضرورة مراجعة وضع السلطة الفلسطينية وعدم تركيسها كسلطة دائمة في ظل الاحتلال. إن اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني تحذر من التقليل من اثر تداعيات الوضع الفلسطيني على ضوء إعلان الرئيس أبو مازن، وتدعو إلى الاحتفاظ بعنصر المبادرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وقواها ومؤسساتها للتعامل مع استخلاصات هذا الوضع، كما تجدد دعوتها لحركة حماس من أجل الإسراع في التوقيع على اتفاق المصالحة والتقدم بخطوات عملية ملموسة من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى ضرورة المباشرة الفورية في عملية تقييم شاملة للمرحلة السابقة وبناء استراتيجية سياسية جديدة، تستند إلى تعزيز التوجه الفوري من أجل ضمان الاعتراف الدولي بحدود الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى التوجه للأمم المتحدة ومؤسساتها من أجل اعتراف رسمي بهذه الحدود وإعلان الدولة الفلسطينية وفقا لها، وبالتوافق مع اخذ الأمم المتحدة كل الخطوات الضرورية لإجهاض الاحتلال، وتأمين حماية دولية مؤقتة لشعبنا بما في ذلك في مدينة القدس إلى حين تحقيق الحل الشامل للقضية الفلسطينية ولا سيما قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤.

وتدعو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني إلى إقامة أوسع ائتلاف وطني عريض من أجل بناء هذه الاستراتيجية والعمل وفقا لها، بما في ذلك رفض استئناف أية مفاوضات ثنائية جديدة ورفض الرعاية الأمريكية المنفردة لعملية السلام، والسعي من خلال الأطراف الدولية المختلفة من أجل عقد مؤتمر دولي جديد للسلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبما يضمن تحقيق السلام وإنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤، كما وتدعو اللجنة المركزية إلى تعزيز التحالفات العربية والإقليمية والدولية لمنظمة التحرير على هذا الأساس، والافتتاح على مختلف القوى والدول المساندة لحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم رهن علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بأية محاور إقليمية أو دولية. وتجدد اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني دعوتها إلى كافة القوى الفلسطينية إلى تطوير وتعميق المقترح الذي قدمه الحزب ودعا إلى تشكيل مجلس تأسيسي للدولة الفلسطينية بحيث يتكون من أعضاء المجلسين المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتشريعي، وبحيث يضطلع بمهام تطوير التعامل مع المستجدات القائمة باتجاه استراتيجية بناء الدولة الفلسطينية على أنقاض الاحتلال الإسرائيلي، وكأداة للجمع بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وللتغطية على أية ثغرات يمكن أن تنشأ بعد ٢٥-١-٢٠١٠، وإلى حين معالجة ذلك بطريقة ديموقراطية وفقا لما نصت عليه حوارات المصالحة الفلسطينية. وتؤكد اللجنة المركزية أن هذه الاستراتيجية تلزم الإسراع أيضا في تشكيل جبهة موحدة للمقاومة الشعبية، وتعزيز عناصر المبادرة والدعم لكافة الأنشطة الكفاحية في مواجهة الجدار والاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس وضد الحرم القدسي الشريف، وإنهاء الحصار عن قطاع غزة، كما تلزم بتحسين الجبهة الداخلية وتماسك المؤسسات القيادية الفلسطينية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تعزيز الترابط بين القوى السياسية والسلطة بمؤسساتها المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، لتوسيع الاشتباك السياسي والكفاحي ضد الاحتلال ولكسر الالتزامات المحففة الأمنية والسياسية، وفي مقدمتها بسط الولاية الفلسطينية على ما يسمى بالمنطقة ج ودعم صمود جماهير شعبنا وفنائه الفقيرة والمسحوقة، وتوسيع حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتعزيز التضامن الدولي مع شعبنا من خلال القوى والأوساط المناهضة للاحتلال وفي

مبادرة الحزب تشكل أساساً للهجوم السياسي

بقية ...

إغلاقها علينا من خلال استغلالها لكل فعل فلسطيني بل حصره في إطار ردود الفعل على سياساتها وممارساتها بما يحقق أهدافها للإجهاد على المشروع الوطني وفي مقدمة ذلك القضاء على هدف الدولة المستقلة وتقرير المصير لشعبنا، وفي هذا الاتجاه بادر حزب الشعب الفلسطيني لتقديم مبادرة جرى الإعلان عنها في الاجتماع الأخير للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مبادرة ترسم مساراً جديداً لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن وصفها بإستراتيجية تشكل أساساً للهجوم السياسي، فهي تهدف إلى تجاوز الواقع المأزوم الذي نعيشه على المستويين السياسي والداخلي، وتتقدم بفكرة تشكيل مجلس انتقالي للدولة الفلسطينية المستقلة التي يجب أن يعلن عنها على حدود عام ١٩٦٧م، وكوسيلة للربط بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو بمثابة آلية نضالية لترسيم حدود الدولة وفرضها كواقع سياسي في وجه سياسة الاحتلال الذي يسعى لتصفية هذا الحق، ويعمل على تعطيل انتقال السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مؤسسات الدولة سياسياً وبنوياً، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الحزب تقاطع مع مساعي رئيس مجلس الوزراء الدكتور سلام فياض وخطته التي تهدف لتجسيد البنية التحتية والمؤسساتية للدولة المنشودة، لا سيما فيما توفره من إطار وحاضنة سياسية لذلك، كما أن مبادرة الحزب تطرح اشتباكاتاً دولياً في كافة المؤسسات لانتزاع الاعتراف الدولي بحدود هذه الدولة استناداً لقرارات الشرعية الدولية، وتدعو إلى تجاوز الالتزامات السابقة مع الإسرائيليين وبخاصة الأمنية منها باتجاه التزامات تقوم على الندية في تحقيق المصالح، قد يقول البعض كيف يمكن للعالم الاعتراف بذلك ونحن منقسمون على أنفسنا؟ إن مبادرة الحزب تطرح مدخلاً جديداً للوحدة في إطار المجلس الانتقالي للدولة المقترح، كحالة وحدوية كفاحية يمكنها أن تساعد في تذليل العقبات التي تعترض طريق إنهاء الانقسام بصورته النهائية. قد يستصعب البعض اعتماد هذا الخيار، هذا صحيح والأمر يحتاج لنضال ليس بالهين من أجل تحقيق ذلك، لكن علينا القول أن المبادرة التي تقدم بها حزب الشعب جديرة بالاهتمام والدراسة من قِبَل كافة القوي والفعاليات والشخصيات الوطنية، وهي بالتأكيد بحاجة لنقاش بهدف تطويرها وإغنائها لتستطيع الإجابة على كافة الأسئلة المطروحة والمعقدة، ولتصبح مبادرة باسم الكل الوطني وليس باسم الحزب وحده، وإن كانت هذه المبادرة محاولة جادة لإحداث اختراق في الحالة الراهنة، فبالتأكيد أن لدى الآخرين ما يمكن أن يقدم في هذا الاتجاه بما يحقق المصلحة الوطنية بالأساس، ويساعد الكل الوطني في تجاوز الحالة الراهنة.

من مذكرة حزب الشعب

الفلسطيني للمجلس المركزي

بقية ...

من أعضاء المجلس المركزي، وأعضاء المجلس التشريعي المنتهية ولايته، وبحيث يتولى رئيس دولة فلسطين بصفته ومكانته، والمجلس التأسيسي المهام التشريعية والرقابية للسلطة، والتحضير للخطوات التالية بما فيها إجراء الانتخابات الجديدة أو الإعلان أحادي الجانب عن حدود الدولة الفلسطينية، أو النظر في أية اتفاقيات قبل عرضها على استفتاء عام كما نصت على ذلك وثيقة الوفاق الوطني أو على مجلس وطني جديد.

إن هذا التوجه لا يتناقض مع ضرورة إصدار المرسوم الرئاسي بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٠٩ من حيث ضرورته الدستورية ولكنه يعالج الإمكانية السياسية والواقعية لعدم إمكانية تنفيذه بما يعزز المكانة التمثيلية والشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويعالج الوضع القانوني للمجلس التشريعي والرئاسة بعد ٢٥ كانون ثاني/يناير ٢٠١٠، كما

يعزز وحدة أهداف الشعب الفلسطيني السياسية، والتمسك بالوحدة السياسية والقانونية لأراضي الدولة الفلسطينية المنشودة في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وكذلك وحدة النظام السياسي، وهو رسالة مطلوبة في مواجهة خطر الانقسام، وخطر مواصلة إسرائيل عدوانها، واستهانتها بالإرادة الدولية.

كما أن ذلك يمكن الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف تياراتها من العمل على توحيد الجهود في المعركة المصيرية الدائرة على المستقبل الوطني للشعب الفلسطيني، ويحول استحقاق معالجة الوضع الداخلي إلى حين إجراء انتخابات متفق عليها، إلى فرصة يمكن البناء عليها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

أنا نقترح على المجلس المركزي الفلسطيني الموقر في حال الموافقة المبدئية على هذا التوجه، تشكيل لجنة خاصة من أجل استكمال الخطوات والإجراءات الكفيلة بتحويله إلى قرار وإجراء قانوني يجري العمل بموجبه في الفترة القادمة دون المس بصلاحيات المؤسسات الأخرى لمنظمة التحرير وفي مقدمتها المجلس الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية

وكذلك ما تشهده الحالة الشعبية من إحباط بسبب تراجع الثقة بما هو قائم، والشعور بانسداد أفق المستقبل في إنهاء معاناة الشعب بسبب ممارسات الاحتلال التعسفية، وبسبب واقع الانقسام وما ترتب عليه من ممارسات كلتيه ألحقت الأذى بالشعب على كافة المستويات، أمام ذلك لا يمكن أن تواصل القوى السياسية المراوحة في مكانها، والاختباء وراء شعارات لم تعد تستجيب للواقع، وغير قادرة للإفلاق بشعبنا وقضيته قدما إلى الأمام، هذه الأزمة الخطيرة والمركبة التي لم يشهدها شعبنا وقضيته من قبل، تستوجب التقدم بمبادرات وطنية شجاعة تساعدنا في تجاوز الحالة القائمة. مبادرات تأخذ بالاعتبار مصالح شعبنا والتعقيدات المحلية والعربية والدولية القائمة، وتشكل أساساً موضوعياً وكفاحياً قادراً على استنهاض همة الشعب وتوسيع دائرة مشاركة كافة القطاعات الجماهيرية في معركة النضال الوطني والاجتماعي. مبادرات تعيد أولويات شعبنا إلى وضعها الطبيعي في كون المعركة الأساسية مازالت ويجب أن تبقى مع الاحتلال الإسرائيلي، وبيان الصراع على السلطة بالطريقة القائمة يتعارض مع مصالح شعبنا، ويعزز من واقع بقائها كسلطة دائمة تحت الاحتلال. لسنا من أولئك الذين يرضون خيارات شعبنا في تعارض، إما التفاوض أو المقاومة سواء كانت شعبية أو مسلحة، فكافة الخيارات يجب أن تكون حاضرة، على أن ينظم أولوياتها وفعلها إرادة وطنية موحدة تستجيب إلى الحالة الوطنية والشعبية الملموسة، وليس صحيحاً النظر إلى عملية المفاوضات بأنها وسيلة للاستسلام، هي يمكن أن تكون كذلك ويمكن أن تكون وسيلة للمقاومة والكفاح دفاعاً عن الحقوق وللنضال من أجل تحقيقها، كما يجب أن لا ينظر إلى المقاومة المسلحة بأنها الوسيلة المقدسة التي يمكن أن تحقق الهدف حتى وإن تم التعامل معها بحسابات غير واقعية أو مغامرة، لكن الثابت في الحالة الفلسطينية يجب أن يبقى تضمين أداننا السياسي وفعلنا اليومي مضموناً مقاوماً يبعد شعبي يعبر عن الرفض للاحتلال وسياسته في كافة الميادين، مضموناً يتمسك بالثوابت الوطنية ويتفاعل مع المحيط الدولي بواقعية من أجل المساعدة في تحقيقها، وهنا يجب التأكيد على أن شعبنا لا يضحى من أجل التضحية ولا يقاوم من أجل المقاومة أو يفوض من أجل التفاوض، هو يسعى من خلال ذلك لتحقيق أهدافه الوطنية المتمثلة بإتهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م، وإقامة دولته كاملة السيادة عليها بعاصمتها القدس، وعودة لاجنيهم طبقاً للقرار الدولي ١٩٤. وعليه فإن الحالة الملموسة الراهنة وكما أشرنا تحتاج إلى تفكير الجاد وإرادة خلقة لكسر الدائرة المغلقة التي يدور فيها الجميع دون نتائج، والتي استطاعت إسرائيل إحكام

كي لا ننسى مدينة بيسان

مدينة كنعانية تعني (بيت الالهة) يعود تاريخها الى اكثر من ٦٠٠٠ عام وتقع على ارض مرتفعة في الجانب الغربي من الغور الفلسطيني، على بعد خمسة اميال شرق نهر الاردن، بين اقضية طبرية والناصرة و نابلس وجنين. اول سكانها هم العرب الكنعانيون ، وهي مدينة ذات اهمية بيئية واقتصادية واستراتيجية نظرا لوقوعها في غور خصيب على الطريق التجاري بين مصر والشام. شهدت مدينة بيسان مراحل الغزو المتعاقبة على فلسطين، منذ فجر التاريخ، وخضعت لدول وممالك عديدة، وكان الاحتلال البريطاني اخر من رحل بعد ان سلم المدينة للاحتلال اليهودي والصهيوني. فقد احتلها البريطانيون بتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩١٨ م ، بعد انتصارهم في الحرب العالمية الاولى . شاركت بيسان مع شقيقاتها المدن الفلسطينية في كل المؤتمرات والمظاهرات والانتفاضات والثورات ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني منذ عشرينات هذا القرن. واحتلتها الصهاينة بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٤٨م، اي قبل خروج البريطانيين من البلاد ، واجبرت المنظمات الصهيونية المسلحة اهلها على الرحيل قهرا والقوا بهم على الحدود السورية واللبنانية وهددوا من يعود منهم بالذبح. ثم هدموها واعادوا بنائها في شهر ايار ١٩٤٩م، تحت اسم (بيت شان) تبلغ مساحة قضاء بيسان ٢٥٥٠٢٩ دونما. اما مدينة بيسان فتبلغ مساحتها ٢٨٩٥٧ دونما. قدر عدد سكان مدينة بيسان في عام ١٩٢٢ حوالي (١٩٤١) نسمة، وفي عام ١٩٤٥ حوالي (٥١٨٠) نسمة، وفي عام ١٩٤٨ حوالي (٦٠٠٩) نسمة. اقام الصهاينة العديد من المستعمرات على ارضي بيسان ، ومن هذه المستعمرات (روشافيم) التي اقاموها قبل احتلالهم للمدينة في عام ١٩٣٨، ومستعمرة (رحوف) في عام ١٩٥١ (وميلبون) عام (١٩٦١). و(سدي ناحوم) عام ١٩٦١، و (عين هاناسيب) و(ماعوز حاييم) و(نفي ايتان) في عام ١٩٦١. تحتوي اراضي بيسان مواقع اثرية وتاريخية هامة ، تدل على مكانتها العظيمة واهميتها عبر التاريخ، فمن هذه الاثار: موقع اثري يضم سور مدينة واساسات ومباني، وميدان سباق ومسرح ، وهناك (تل الحصن) الذي يحتوي على تسع مدن اثرية اقدمها يعود الى عهد الفراعنة، واحدها يعود الى العهد العربي. كما كشفت الحفريات عن وجود ثلاث تماثيل فرعونية: للفرعون سيتي الاول، والفرعون رمسيس الثاني، والفرعون رمسيس الثالث. وكذلك مسرح روماني وجدران واعمدة. وهناك ايضا (تل الجسر) و(خان الاحمر) و(تل المصطبة) وهي مواقع اثرية تحتوي على اثار هامة.

إلى الأمام أفكار أولية تعبر عن روح المبادرة والحس الوطني

... بقية

سيشكل حلقة الوصل بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بما ينهي الالتباس الذي نشأ في علاقتهما والذي أبرز السلطة، في حالات كثيرة، وكأنها حلت محل المنظمة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذا المقترح سيحول دون حل السلطة والقيام بقفزة، مجهولة العواقب، في الفراغ، بما يحفظ وجودها، ولكن على أسس جديدة، تنقل مسؤولية الالتزامات التي أخذتها على عاتقها، في اتفاق أوسلو، إزاء الحكومة الإسرائيلية، إلى التزامات تستند إلى قاعدة الاعتراف المتبادل بين دولتين. كما أن مقترح تشكيل المجلس الانتقالي التأسيسي، سيضع، من جهة ثالثة، قضية المصالحة وإنهاء الانقسام الداخلي ضمن سياق جديد، بحيث تلتف القوى الفلسطينية، المشاركة كلها عبر ممثليها في المجلس التأسيسي الانتقالي، حول هدف الإعلان عن الدولة وتحديد حدودها، والالتقاء في النضال المشترك، ضد الاحتلال، من أجل استكمال وتطوير مؤسساتها. فالدولة ليست إعلاناً فحسب، بل هي كيان يستند إلى مؤسسات، نشأت نوياتها خلال عمر السلطة الفلسطينية، وتحتاج إلى استكمال وتطوير، وهي مهمة لا تضطلع بها السلطة وحدها، بل يجب أن تتخرط في إنجازها كل قوى الشعب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. وهنا، تلتقي فكرة إعلان الدولة وحدودها مع المقترح الذي طرحته الحكومة الفلسطينية الحالية، في آب الفائت، وتقدم حاضنة سياسية له. فالالتزام الذي ورد في برنامج الحكومة بخصوص إقامة الدولة في غضون العامين القادمين، من خلال تطوير مؤسسات الحكم الفعالة والناجعة، سيظل من دون حاضنة سياسية ما لم يتم الإعلان عن حدود هذه الدولة وتبذل الجهود من أجل ضمان الاعتراف بها. وانطلاقاً من تقديرها بأن إنجاز مهمة بناء الدولة ومؤسساتها سيصطدم بالاحتلال القائم، فقد أكدت المذكرة على ضرورة تعزيز المقاومة لهذا الاحتلال وللحقائق التي أقامها، وما زال يقيمها، على أرض الواقع، وفي مقدمها الاستيطان. وبالاستناد إلى تجارب الماضي، فإن هذه المقاومة، كي تكون ناجعة، ينبغي أن تتطبع بأوسع طابع شعبي، وأن تبتعد عن كل الوسائل التي تلحق الضرر بشرعية نضال الشعب الفلسطيني وتوفر الذريعة للاحتلال كي يشوّه، على الساحة الدولية، القيمة الأخلاقية لهذا النضال. وأخيراً، لا تزعم مذكرة الحزب بأنها تقدم للقوى الوطنية الأخرى إستراتيجية بديلة متكاملة، وإنما تعرض أفكاراً أولية للخروج من المأزق السياسي الراهن، تستلزم خوض أوسع نقاش وطني من أجل إغنائها وتعميق مضمونها حتى تتحول إلى سياسة إجماع وطني.

وبالطبع، فإن الاستقلالية ليست أمراً مفتعلاً، ينبغي البحث عنها باستمرار فقط من أجل التمايز، كما أنها لا يجب أن تتعارض مع صيغ التحالف القائمة، لا سيما في مرحلة التحرر الوطني. كما أن روح المبادرة لا تجد مسوغها إلا إذا انطلقت من حس وطني حقيقي يراعي المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وبخاصة في ظروف معيّنة تتطلب القيام بمراجعة للتجربة السابقة واقتراح بدائل للسياسات والإستراتيجيات التي تبين وصولها إلى طريق مسدود. إن الفكرة الرئيسية في مذكرة الحزب هي أن الإستراتيجية الفلسطينية التي اعتمدت منذ أوسلو، والتي ركزت، في الأساس، على مفاوضات نجح الجانب الإسرائيلي، نتيجة الخلل في موازين القوى، في التحكم بمسارها وفي تحديد جدول أعمالها؛ أن هذه المفاوضات، قد أخفقت، وأن الاستمرار بها ، بشكلها الحالي، سيحول السلطة الفلسطينية من سلطة انتقالية إلى سلطة دائمة في ظل الاحتلال، علماً بأن المرحلة الانتقالية كان من المفترض أن تنتهي، وفقاً لاتفاق أوسلو نفسه، في عام ١٩٩٩. وعليه، فقد بات من الضروري، كما تؤكد المذكرة، اعتماد إستراتيجية جديدة، لا ترهن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بالإرادة الإسرائيلية وتبقيها أسيرة مواقف الحكومة الإسرائيلية، في إطار "عملية سلام" نظر إليها الراعي الأمريكي بوصفها عملية تهدف إلى إدارة الأزمة والتحكم بها، وليس باعتبارها عملية تفضي إلى نتائج تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بالتوافق مع قرارات الشرعية الدولية، التي لم يتوقف هذا الراعي، عبر إدارته المختلفة، عن إعلان التزامه بها. أما جوهر هذه الإستراتيجية الجديدة المقترحة فيكمين في مبادرة الفلسطينيين إلى الإعلان من جانب واحد عن الدولة الفلسطينية وعن حدودها. وحتى لا تبقى فكرة الإعلان هذه مغلقة في الهواء، اقترحت المذكرة، من جهة، تشكيل المجلس الانتقالي التأسيسي وحددت تركيبته في ظل النظام السياسي الفلسطيني القائم، كما اقترحت، من جهة ثانية، التوجه إلى هيئة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية على هذا الإعلان وتكريس الاعتراف بالدولة الوليدة ضمن حدود خط الخامس من حزيران ١٩٦٧. وبمثل هذه الخطوة، يكون الفلسطينيون قد حسموا من جانبهم مسألة مرجعية أي مفاوضات قد تجري بينهم وبين الجانب الإسرائيلي في المستقبل، ونزعوا من أيديهم ورقة الاستمرار في الزعم بأن المفاوضات تدور حول أرض متنازع عليها وليست محتلة، وكذلك ورقة الاستمرار بالالغاء بأن القدس الشرقية المحتلة هي خارج نطاق التفاوض. ويكتسب مقترح المجلس الانتقالي التأسيسي أهميته من كونه